تطور سياسات دول الاتحاد الاوروبي بعد الحرب الباردة في منطقة المغرب العربي

جعفر عدالة *

الملخص

تشكل سياسات دول الاتحاد الأوروبي التي بدأت تعتمدها تجاه منطقة المغرب العربي بعد نهاية الحرب الباردة ، بداية مرحلة جديدة من إدارة العلاقات الدولية ، حيث تسعى دول الاتحاد الأوروبي إلى تأكيد وجودها على الصعيد العالمي -اقتصاديا وسياسيا- ، وبخاصة في ظل تزايد روابط الاعتماد المتبادل بين الاقتصاديات الوطنية والإقليمية ، وكذلك في ظل تسييس العلاقات الاقتصادية الدولية بدرجة كبيرة ، أخذت دول الاتحاد الأوروبي تبحث لنفسها في المنطقة المغاربية ومن خلال أدوات سياسية واقتصادية وأمنية عن ارتباطات لتدعيم النفوذ أو لتحقيق مكاسب سياسية تهدف من خلالها إلى تفعيل مركزها الدولي الصاعد.

الكلمات المفتاحية: الاتحاد الأوروبي ، الشراكة الاوربي ، متوسطية ، سياسة الجوار الأوروبية ، الاتحاد من اجل المتوسط ، المغرب العربي.

Résumé

Apres la fin de la guerre froide, Les politiques des pays de l'Union Européenne adoptées envers la région du Maghreb Arabe, constituent une nouvelle phase de la gestion des relations internationales. L'Union Européenne cherche à confirmer sa présence au sein du Maghreb, par l’amplification des échanges tant sur le plan économique que sur le plan politique, en l’occurrence dans la stratégie de la croissance des liens d’interdépendance entre l’économie nationale et régionale. La mise en œuvre de cette politique vise à obtenir des acquis politiques qui pourraient activer leur stature internationale.

Mots Clés : Union Européenne, Partenariat Euro, Méditerranéenne, Politique de voisinage Européenne - Union pour la méditerrané - Maghreb arabe.

Summary

The European union countries policies towards the Maghreb region took another dimension after the cold war in regulating international relations where they attempted to confirm their position internationally ,politically and economically mainly with the increase of mutual exchange between national and regional economies and the politicization of economic relations. The European Union countries are seeking new linkages to maintain their influence and to gain more political profits, through political, economic and security means to boost their internationally promoting role.

Keywords: European union, Euro,Mediterranean partnership, European proximity politics , union for the Mediterranean,Maghreb.

* أستاذ أستاذ مساعد –أ- بقسم التاريخ و الآثار كلية العلوم الاجتماعية و الإنسانية جامعة محمد لمين دباغين سطيف2

تمهيـد

سـعت دول الاتحاد الأوروبي منذ نهاية الحرب الباردة لإعادة نفوذها الدولي في المناطق التي كانت تشــكل محورا أسـاسـيا للسـياسـات الأوروبية في فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية ، فقد كان بين أوروبا و المنطقة العربية عموما عدد من الروابط التـاريخيـة تميزت بحلقـات متصــلـة من التفـاعلات المتنوعة وشكل التحول في السياسـة الأوروبية تجاه المنطقة المغاربية ، بعد الحرب الباردة و الذي ترجم بشكل واضح في مؤتمر الشـراكة الأوروبية –المتوسـطية الذي عقد في برشـلونة الإســبانية عام *1995* بداية لتدخل أوروبي جديد في المنطقة الجنوبية للمتوسـط ، يرتكز علي سـياسـة التعاون الاقتصـادي و الأمني ، ويهدف إلي تحقيق السـياسـات الأوروبية في المنطقة. كما شــكل هذا التوجه الجديد تطبيقا عمليا للاســتراتيجيات الأوروبيـة الراميـة إلي زيـادة مســتوي تـدخلهـا في المنـاطق الإقليمية المتاخمة للقارة الأوروبية.

وانطلاقا من أهميـة منطقـة المتوســط بصــفـة عـامـة ومنطقة المغرب العربي بشــكل خاص عمل الاتحاد الأوروبي علي تطوير سياسات التعاون بين ضفتي المتوسط أين شهدت نموا تصــاعديا تحت مســميات مختلفة من الشــراكة الاورو-متوسـطية إلى سياسـة الجوار الأوروبية وصـولا إلى الاتحاد من اجل المتوســط بهدف إنشـاء منطقة للسـلام والازدهار والأمن وتحرير التجارة.

عليه تطرح الورقة البحثية الإشــكالية التالية ما هي الإبعاد الحقيقية لسياسات الاتحاد الأوروبي في منطقة المغرب العربي بعد نهاية الحرب الباردة ؟

وللإجابة عن الإشـكالية السـابقة جاءت الدراســة في شكل مجموعة من العناصر

-البعد المتوسطي في العلاقات الأوروبية المغاربية.

-إعلان برشــلونـة صــيغـة جديدة لعلاقات أوروبية مغاربية.

-ســياســة الجوار الأوروبية وعلاقتها بدول المغرب العربي.

-الاتحاد من اجل المتوسط وتطور العلاقات المغاربية الأوروبية.

-*1*البعـد المتوســطي في العلاقـات الأوروبيـة - المغاربية.

يمكن إجمال أهم العوامل التي أدت بالإتحاد الأوروبي إلى التفكير في إيجاد سياسـة متوسطية جديدة ، خصـوصـا مع دول المغرب العربي بعد نهاية الحرب الباردة إلى[1]:

- خشـية الدول الأوروبية من توسـع الحركة الأصـولية في شمال إفريقيا وامتدادها إلى الدول الأوروبية. حيث تشكل الجاليات شمال إفريقية مجتمعـــات خاصة بها. ومعالجة هذه الظواهر تمكن في مســاعدة دول الجنوب على تطوير أنظمتها الســياســية وتنمية اقتصــادياتها لرفع التحديات الاجتماعية والثقافية التي تواجهها.

- عودة الديغولية إلى فرنســا والرغبة في رد الاعتبار للدور الفرنســي عربيا إفريقيا ودوليا وإلى تفعيل المجموعة الأوروبية على الصــعيدين الإقليمي والدولي ومن جهة أخرى يـأتي التفكير في تعزيز النزعـة الاســتقلاليـة لأوروبـا وتحريرهـا تدريجيا من الضغوط الأمريكية.

- التنـاقض الكبير بين المشــروع الأمريكي والتفكير الأوروبي حول إعادة تشكيل النظام الإقليمي لمنطقي المتوسط والشـرق الأوسـط. فالولايات المتحدة تفردت منذ حرب الخليج الثانية بتزعم حركة الســلام ووضــع المشــاريع لإعادة ترتيب المنطقة وفق معايير النظام الجديد الذي تتزعمه.

وحتى بداية التســعينات ، بدت المحاولات الرامية إلى إقامة حوار جماعي على الصعيد المتوسطي مترددة وقاصرة في معظم الأحيـان على إصـــدار إعلانـات مشــتركـة حول الأمن والتعـاون في المنطقـة ، ثم جرت تحولات مهمـة على أكثر من صــعيد أدت إلى ظهور عوامل حســمت تردد الإتحاد الأوروبي وساعدته على بلورة سياسية متوسطة شاملة[2]:

- أتاح سـقوط وانهيار الاتحاد السـوفيتي فرصـة لعودة حوض المتوســط كما كان منطقة نفوذ أوروبية ، بعد أن كانت منطقـة للصــراع على النفوذ بين الولايـات المتحـدة والاتحـاد السوفيتي.

- أزال تعاظم الآمال في تسوية سليمة للصراع العربي- الإســرائيلي بعد حرب الخليج الثانية عقبة كبيرة كانت تحول دائمـا دون تطوير التعـاون المتوســطي ، ففي نوفمبر *1991*

انعقد مؤتمر مدريد الذي حضرته جميع الدول العربية لأول مرة وفي سبتمبر *1993* تم إبرام (تفاق أوسلو) بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية.

- أدى تغيير موازين القوى داخل أوروبا ، بعد تحقق الوحدة الألمانية وحسم قضية توسيع الاتحاد الأوروبي وانفتاحه على دول وسط وشرق أوروبا إلى زيادة إحساس البعض بالحاجة إلى سياسة أوروبية متوسطية لموازنة سياسة الاندفاع نحو الشرق والشمال وتعاظم النفوذ الألماني هناك.

إضافة إلى "بروز نظريات واستراتيجيات جديد في ظل التحولات التي شهدها النظام العالمي وعولمة الاقتصاد وتأثيراتها السلبية على دول العالم الثالث ، ومنها "بروز فكرة الدولة الحاجزة بتعبير (جون كريستوف روفان) أو الدولة المحورية بتعبير (بول كنيدي) والتي هي دولة من الجنوب تقع على خط تماس مباشرة مع الشمال (حالة الدول المغاربية في حوض المتوسط والمكسيك بالنسبة للولايات المتحدة) لتشكل تخوم الثنائية الجديدة شمال – جنوب. تكون وضعية هذه الدول الحاجزة أو المحورية ، امتصاص التوترات القادمة من الجنوب وإضعافها. حتى لا تصل إلى قلعة الشمال ، ومقابل هذا تستفيد من بعض الامتيازات التي تساعدها على أداء هذا الدور وفقط (الشراكة الأورومتوسطية ، اتفاقية التبادل الحر لشمال أمريكا *ALENA*)"[3]. "ويمكن تحديد وتلخيص دور الدولة الحاجزة في ضمان استقرار الشمال ، ومهما يكن حجم الدولة الحاجزة الجنوبية ومواردها وتاريخها ونظامها السياسي ، فهي حين تلامس التخم تملك شيئًا لا يقدر بثمن. ثروة لا تنفذ هي مساهمتها في حفظ أمن الشمال وهو الشيء الذي يؤهلها للانخراط في ترتيبات اقتصادية جغرافية هدفها منع تطور اللاتوازنات (الاقتصادية ، الديموغرافية...) وإضعاف حركيتها كي لاتصل إلى الشمال"[4].

2-إعلان برشلونة: صيغة جديدة لعلاقات أوربية مغاربية من منظور أوربي

2-1 تعريف الشراكة الاورو-متوسطية

تعد الشراكة الاورو-متوسطية إحدى الوسائل العلمية الفعالة لتدعيم المصالح الاقتصادية المتبادلة بين الدول المساهمة من خلال الاستغلال المشترك للإمكانيات والموارد المتاحة في هذه الدول ، كما أنها تمثل إحدى الوسائل الأساسية لتحقيق التكامل الاقتصادي

وتوحي القراءة الواضحة لكلمة الاورو-متوسطية بتواجد طرفين ، الأول يضم دول الاتحاد الأوروبي والثاني يمثل الدول المتوسطية ، مما يعني أن هناك مشروع شراكة قائم بين الاتحاد الأوروبي من شمال المتوسط ودول الضفة الجنوبية للمتوسط[5].

يري ناصف حتى "أن الشراكة الاورو-متوسطية نهج اروبي للتعاون مع دول كانت كلها اوتقريبا والي أمد قريب ضمن منطقة النفوذ الأوروبية بأسواقها ومواردها الأولية" ،وبالنسبة لأوروبا "الشراكة تعني مصالح مشتركة بين الطرفين وهي تعني أيضا توسيع الدعم المالي للدول النامية من اجل مساعدتها علي تجاوز مشالها وبالتالي الدعوة إلي الانضمام والاندماج في الاقتصاد العالمي" ،أما دول الجنوب فتعني لهم الشراكة مع الاتحاد الأوروبي "تلك الأداة الجوهرية لمواكبة التغيرات العالمية والتحولات الجديدة وهذا يتطلب منها إصلاحات وتغيرات جذرية في هياكلها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية" ،وعليه فالشراكة بين الطرفين تبنى علي التقارب و التعاون في جميع المجالات دون استثناء ،إضافة إلي تحديد المصالح و الأهداف لكل الإطراف المشاركة بشكل واضح.

وضم مؤتمر برشلونة لعام *1995* جميع الدول الأوروبية الأعضاء في الاتحاد الأوروبي مع *12* دولة من شرق وجنوب المتوسط ،كان من بينها ثماني دول عربية هي: مصر ، الأردن ، سوريا ، لبنان فلسطين تونس ، الجزائر والمغرب .أما الدول الأربع الأخرى غير العربية فكانت تركيا ، إسرائيل قبرص ، و مالطا ورفض الاتحاد الأوروبي توجيه الدعوة إلى ليبيا للمشاركة في هذا المؤتمر بسبب العقوبات التي كان مجلس الأمن قد فرضها عليها عام *1992* ، بسبب الملابسات التي أحاطت بعملية إسقاط طائرة أمريكية فوق مدينة لوكاربي الاسكتلندية عام *1988* وأخرى فرنسية فوق صحراء النيجر عام*1989* من خلال عمل إرهابي اتهمت ليبيا بالضلوع فيه. وقد ظل الاتحاد الأوروبي ملتزما بتطبيق هذه العقوبات إلى أن تم تعليقها في أفريل *1999* ، وبعد ذلك بأيام وجه رئيس

الاجتماع الوزاري المنعقد في شتوتغارت دعوة إلى ليبيا باعتبارها (ضيفا خاصا) على رئاسة المؤتمر وحضرت ليبيا الاجتماع الوزاري بصفة مراقب.

ويلاحظ على تشكيل مؤتمر برشلونة مشاركة السلطة الفلسطينية مساواة مع الدول الأخرى، على رغم أنها ليست حكومة لدولة مستقلة بعد والأردن على الرغم من أنها ليست دولة متوسطة بالمعنى الجغرافي، ودعوة موريتانيا للمشاركة كعضو مراقب، أي أن جميع الدول العربية الشمالية شاركت في المؤتمر باستثناء ليبيا، كما شاركت دولتين غير عربيتين هما قبرص ومالطا اللتين انضماما للاتحاد الأوروبي في ماي *2004*، وكذا تركيا التي انطلقت المفاوضات معها من أجل الانضمام للاتحاد الأوروبي.

وقد عكس إعلان مؤتمر برشلونة رؤية الاتحاد الأوروبي لما يجب أن تكون عليه علاقته بدول حوض المتوسط، خصوصا الدول المغاربية وهي رؤية حاولت إحداث نقله نوعية في نمط العلاقة السابقة التي كانت تربطه بهذه الدول من ثلاث زوايا[6]:

- **الزاوية الأولى:** تحويل صيغة هذه العلاقة من صيغة قائمة على التعاون إلى صيغة قائمة على المشاركة.

- **الزاوية الثانية:** وضع إطار قانوني ومؤسس يحكم ويحدد توجهاتها الأساسية من حيث الالتزامات والحقوق والواجبات الملقاة على عاتق الطرفين، الاتحاد الأوروبي من جهة ككتلة والآخر الدول المعنية منفردة.

- **الزاوية الثالثة:** تحويل هذه العلاقة من اقتصادية أو فنية إلى علاقة شاملة تتضمن السياسة والأمن الثقافة والاجتماع، إلى الأمور التقنية والفنية.

وفي هذا الإطار حدد إعلان برشلونة ثلاثة أبعاد للعلاقة الجديدة المبنية على المشاركة وهي: البعد السياسي والأمني، البعد الاقتصادي والمالي، والبعد الاجتماعي والثقافي والإنساني.

***2-2*-المحور السياسي والأمني:** اعتبر الإعلان أن تحقيق السلام والاستقرار والأمن في منطقة البحر المتوسط يجب أن يكون هو الأساس لأي تعاون بين دول الحوض وحدد الالتزام بين الدول المشاركة بالمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، وأهمها تسوية الخلافات البينية بالطرق السلمية، عدم جواز الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة واحترام حقوق الشعوب في المساواة وتقرير المصير، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول على المستوى القطري، بترسيخ قيم الحرية والديمقراطية ودولة القانون، واعترف في الوقت نفسه بخصوصيات ثقافية واجتماعية للدول تعطيها الحق في اختيار الأسلوب الذي يمكن من خلاله تحديد مضامين هذه القيم وطريقة وضعها موضع التطبيق[7]. ووضع الإعلان خطة عمل وآليات لتحقيق الأهداف المشتركة من خلال آليات محددة حددها على النحو التالي:

- حوار سياسي منتظم بين دول المنطقة، جهاز للإنذار المبكر يسعى لتشخيص وتحديد مصادر الخطر والتهديد واقتراح أساليب إجهاضها ومواجهتها وعلاجها، وابتكار صيغ ملائمة لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، والحد من سباق التسلح، ومكافحة الإرهاب وتجارة المخدرات والجريمة المنظمة وغسيل الأحوال ولتحقيق التعاون في مجال مكافحة الكوارث الطبيعية والكوارث الأخرى[8].

***2-3*-المحور الاقتصادي والمالي:** حدد إعلان برشلونة عدة آليات وأهداف، أهمها: إنشاء منطقة تجارة حرة بحلول عام *2010* تزال خلالها تدريجيا كافة العوائق الجمركية وغير الجمركية التي تعترض سبيل التجارة بين الدول المعنية "ووردت فيه إشارة تفصيلية للقواعد التي ستقوم عليها هذه المنطقة، ومنها:

- توحيد أنظمة إصدار شهادات المنشأ، حماية الملكية الفكرية، المنافسة المتكافئة، مبدأ المعاملة بالمثل تشجيع القطاع الخاص وتحديث البنية الاقتصادية والاجتماعية وغيرها. كما حدد الإعلان أهدافا أخرى مثل: تشجيع التنمية الاقتصادية المتكاملة والمستدامة التي تحمي البيئة والموارد الطبيعية وتنمي القدرات البشرية وخلق مناخ موات الاستثمار بإزالة الحواجز التي تحول دونه، وتنمية إمكانيات البحث والتأهيل العلمي والفني ونقل التكنولوجيا، واستمرار الحوار لحل مشكلة الديون"[9].

وأهم المجالات التي حظيت بأولوية كبيرة في مجال التعاون الإقليمي حسب الإعلان هي البيئة وتفعيل دور المرأة

في التنمية ومجال الطاقة والزراعة بما في ذلك مجال التنمية الريفية ، البنية التحتية ، إضافة إلى مجالات التخطيط والتدريب الفني والعلمي والإحصاء[10].

وهذا كله عن طريق زيادة حجم المساعدات المالية الممنوحة إلى الدول المغاربية من طرف الاتحاد الأوروبي ، حيث أن البلدان المغاربية تعاني من مشاكل تمويل برامج التنمية ، مما دفع بالمجلس الأوروبي إلى تخصيص معونات تقدم لهذه الدول من ميزانية الاتحاد ، وذلك في إطار برنامج ميدا *I* من *1995* إلى *1999* والقروض والمعونات الثنائية التي تقدمها لها دول الاتحاد[11] ، ويعتبر برنامج ميدا *I* الأداة الرئيسية لتمويل المشاريع المتفق عليها في إطار الشراكة المغاربية وهو موضوع لتنفيذ السياسات المالية والفنية الواجب إتباعها لإحداث إصلاحات اقتصادية واجتماعية في المنطقة المغاربية ، وبذلك فهو يتماشى مع طبيعة الشراكة المبنية على مشروعات وبرامج تساعد على تحقيق اقتصاد السوق الحر.

***2-4*-المحور الاجتماعي والثقافي والإنساني:** رفض إعلان برشلونة مقولة صراع الحضارات ورحب بمبدأ الحوار بين الأديان والثقافات كوسيلة للتفاهم بين الشعوب ، واهتم بقضايا التبادل بين الشباب ومنضمات المجتمع المدني وضرورة العمل على تنميتها وتطويرها ، كما اهتم بقضية العلاقة بين الصحة والتنمية ، وشدد على ضرورة التعامل مع قضية التنمية باعتبارها قضية متعددة الجوانب والأبعاد يلعب فيها الإنسان الفرد دورا أساسيا[12] ، وهو ما يتطلب الاهتمام بالتنمية البشرية بأوسع معانيها.

غير أن أهم ما يلفت النظر في إعلان برشلونة هو تركيزه على قضية الهجرة التي أصبحت تؤرق الدول الأوروبية ولهذا حاول إعلان برشلونة إرساء قواعد لتنظيم الضغط السكاني والحد من الهجرة من دول الجنوب إلى دول الشمال ، وربط هذه القواعد بمساعدات من أجل التنمية والتزمت دول الجنوب بالعمل على سد منافذ الهجرة غير الشرعية وبتسلم مواطنيها الذين يتم ضبطهم وترحيلهم من دول الشمال بسبب وجودهم غير القانوني فيها[13].

واحتلت مكافحة الجريمة المنظمة وتجارة المخدرات وغسيل الأموال موقعا مهما في جدول الأولويات الاجتماعية ولم ينس إعلان برشلونة دور المنظمات غير الحكومية باعتبارها أداة تواصل بين الشعوب أو دور الأجهزة الإعلامية وأهمية تبادل المعلومات[14].

ويتضح مما سبق أن الهيكل العام لصيغة التعاون التي اقترحها إعلان برشلونة كان شاملا وتضمن كافة المجالات ، إضافة إلى أن إعلان برشلونة قام على معادلة دقيقة تتضمن استعداد الاتحاد الأوروبي لتقديم معونة مالية كبيرة لدول المغرب العربي مقابل التزام هذه الأخيرة بأربعة أمور أساسية[15]:

- إعادة هيكلة البني الاقتصادية والاجتماعية بما يتوائم مع آليات السوق.
- تحرير التجارة وفتح الأسواق.
- مكافحة الأصولية الإسلامية.
- الحد من الهجرة غير الشرعية.

ولتشجيع الدول المغاربية على المضيء قدما في هذا البرنامج ، قام المجلس الأوروبي باعتماد مبلغ *4.7* مليار دولار في شكل قروض ومنح ومشاريع تغطي الفترة حتى نهاية عام *1999*.

ولتنفيذ هذا البرنامج الذي تضمنه إعلان برشلونة ، تم وضع هياكل تنظيمية وآليات للعمل على صعيدين متوازيين[16]:

- العلاقات الثنائية بين الاتحاد الأوروبي وكل من الدول الأخرى الأعضاء في المشاركة الأورو متوسطية على حدة.
- العلاقات الجماعية بين مجمل الدول المشاركة.

فعلى صعيد العلاقات الثنائية ، شرعت المفوضة الأوروبية على الفور في الدخول في مفاوضات مع الدول المعنية لإبرام اتفاقيات مشاركة تحل محل اتفاقيات التعاون المبرمة مع هذه الدول في فترات سابقة يرجع بعضها إلى نهاية الستينات وبداية السبعينات وكانت تجدد دوريا ، وقد انتهت الدول المغاربية من هذه المفاوضات وكانت تونس أول من أنهت مفاوضاتها مع الاتحاد الأوروبي في جوان *1995* تلتها المغرب في نوفمبر *1995* ، ثم الجزائر في أكتوبر *2001*.

وجرت مراسيم توقيع هذه الاتفاقيات في جويلية *1995* بالنسبة لتونس، وفي فيفري *1996* بالنسبة للمملكة المغربية، وفي أفريل *2002* بالنسبة للجزائر، ودخلت هذه الاتفاقيات حيز التنفيذ في مارس *1998* مع تونس، وفي مارس *2000* دخلت حيز النفاذ مع المملكة المغربية، وتأخرت اتفاقيات الشراكة مع الجزائر ودخلت حيز النفاذ في شهر سبتمبر *2005*.

أما بالنسبة لليبيا وموريتانيا فإنها يتمتعان بوضع مراقب بالنسبة لاتفاقيات الشراكة الأوروبية المغاربية.

وإذا نظرنا إلى مضمون اتفاقيات الشراكة الموقعة بين الاتحاد الأوروبي وبين الدول المغاربية الثلاث فنجد أنها تحتوي على عدة عناصر مشتركة تتمثل فيما يلي[17]:

- إقامة منطقة تجارة حرة بين الاتحاد الأوروبي والدول المغاربية المعنية خلال فترة زمنية محددة تختفي بعدها الرسوم الجمركية ومختلف العوائق التي تعترض حرية انتقال السلع والخدمات بين الأطراف المتعاقدة. وتختلف الفترة الزمنية المتفق عليها لاستكمال منطقة التجارة الحرة، كما تختلف قوائم السلع ونسب التخفيضات الجمركية وفترات السماح المقررة من دولة لأخرى، حسب طبيعة الهياكل الإنتاجية والتوازنات القائمة بين القطاعات الإنتاجية والخدمات المختلفة في كل دولة على حدة.

- تقديم مساعدات مالية ومعونة فنية لتحديث الصناعة وإعادة هيكلتها على النحو الذي يمكنها من التكيف مع متطلبات رفع قدرتها التنافسية وتقليل الآثار السلبية المحتملة والمتوقعة نتيجة فتح الأسواق المحلية أمام المنتجات الصناعية الأوروبية الأكثر تقدما.

- التعاون في كافة مجالات وميادين النشاط الأخرى مثل: التعلم، الصحة، الطاقة، تكنولوجيا الاتصالات، النقل، مكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب وتجارة المخدرات وغسيل الأموال.

3-سياسة أوروبا الجوارية[18]

*3-1*التعريف بسياسة الجوار الأوروبي

يتمثل مضمون هذه السياسة في محاولة الاتحاد الأوروبي تطوير علاقات جديدة مع جيرانه بشرق أوروبا وجنوب المتوسط، تقوم على *03* مبادئ، هي: سياسة تفضيلية + إقامة فضاء للرفاه وحسن الجوار+ إقامة علاقات واسعة وسلمية على أساس من التعاون، مع الإشارة إلى تأطير "قيم الاتحاد" لهذه المبادئ. وقد تم تحديد هذه القيم بوضوح في العناصر الآتية: احترام دولة القانون، الحكم الراشد، حقوق الإنسان وحقوق الأقليات، مبادئ اقتصاد السوق، التنمية المستدامة، ترقية علاقات حسن الجوار، الحريات العامة. وتعد هذه العناصر شروطا لتفعيل "السياسة الجوارية" مع شركاءها وجيرانها، مع ملاحظة أن بعضها متضمن في مواثيق دولية وجهوية متفق عليها، وأخرى (كحقوق الأقليات) تم إزاحتها من وثيقة برشلونة النهائية وأُدمجت هنا[19]. كما تجدر الإشارة إلى تماثل هذه العناصر مع أسس وثيقة برشلونة للشراكة المتوسطية، وإلى اعتماد هذه السياسة لنفس الأهداف التي تحكم مسار برشلونة، والخاصة بدعم التعاون السياسي والأمني — فضلا عن التعاون الاقتصادي-بين الاتحاد الأوربي ودول الجوار.

*3-2*أساس وآليات سياسة الجوار الأوروبية

- تقوم "السياسة الجوارية" على ما أسماه الاتحاد الأوروبي بـ: "مخططات العمل ذات طابع ثنائي تخص الاتحاد وكل دولة شريكة له في هذه السياسة تكون محل اتفاق بينهما.كما يتم تطوير هذه السياسة بالتشاور وبالتنسيق مع كل دولة منها، تماشيا مع مستوى التطور الحاصل في طريق اندماجها مع هذه السياسة. وقد تم اعتماد هذه "المخططات" من قِبل "المجلس الأوروبي" في (فيفري/*2005*)[20].

ويشير رئيس "وحدة المغرب العربي" بالاتحاد الأوروبي" ليونيلو غابريسي-*Leonello Gabrici* " في تقديمه لهذه المخططات يوم (*15/02/2005*) بأنها تتميز بالمرونة، وبالصيغة الثنائية، مع عدم اشتراطها لأي شرط مُسبق[21].

ويتمثل الهدف من وضع هذه المخططات في كونها تعمل على تحديد الأولويات الواجب اتخاذها مع كل شريك بناء على مبدأ الحوار والمفاوضات معه تمهيدا لاندماجه في إطار السياسة الجوارية. وهي تتضمن قائمتين من الالتزامات: الأولى، تخص الانضمام إلى "القيم المشتركة" وبعض أهداف "السياسة الخارجية والأمنية" للاتحاد الأوروبي. الثانية، تخص

الالتزامات التي تقرب شركاء الاتحاد الأوربي من بعض المجالات ذات الأولوية ، وهي سبعة[22]:

أ- **الحوار السياسي المُدعَّم** ، وهو يتعلق بالسياسة الخارجية والأمنية + الوقاية من الأزمات وإدارتها + الوقاية من التهديدات المشتركة كالإرهاب وأسلحة الدمار الشامل + إشراك شركاء الاتحاد الأوروبي في بعض مظاهر "السياسة الخارجية والأمنية المشتركة" وكذا مظاهر "السياسة الدفاعية" لأوربا وتبادل المعلومات والعمليات المشتركة+ إقامة مسؤولية مشتركة بين الاتحاد وشركاءه من أجل الأمن والاستقرار في المنطقة التابعة للسياسة الأوربية الجوارية.

ب- **سياسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية** ، وذلك من خلال تكييف الدعم والمساعدات المالية + فتح البرامج المتعلقة بترقية الروابط الثقافية والتربوية والبيئية والعلمية ، وبما يتواءم مع الإستراتيجيات الوطنية المعتمدة لدى كل دولة شريكة.

ج- **دعم العلاقات التجارية والتفضيلية**، مع إمكانية المساهمة في السوق الأوربية الداخلية ، وكذا بما يتضمنه من تعديل القوانين والمقاييس ومطابقتها مع مثيلاتها الأوروبية في مجالات: الإدارة + الجمركة + الزراعة+ الصحة والغذاء ، وذلك تسهيلا لدخولها الأسواق الأوروبية.

د- **العدالة والشؤون الخارجية**، وهي تخص إدارة الحدود المشتركة + تيسير تسليم التأشيرات + إجراءات مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة وتجارة المخدرات والأسلحة + تبييض الأموال والجرائم المالية والاقتصادية + دعم الأنظمة القضائية + توسيع التعاون القضائي و"الشرطوي".

هـ- **ربط الحوار**، وذلك في مجالات: الطاقة + النقل + البيئة + مجتمع المعلومات + البحث والإبداع.

و- **الاتصال بين المجموعات**، والمقصود منه تنمية الموارد البشرية والاندماج الاجتماعي والتربية والتكوين.

ي- **التعاون الجوي**، ترقية التعاون بشكل أوسع بين الاتحاد الأوروبي وجيرانه ، وما بين دول الجوار ذاتها ، خاصة تلك التي هي قريبة جغرافيا مع بعضها البعض.

تقوم "مخططات العمل" هذه بتحديد برنامج إصلاحات اقتصادية وسياسة وقانونية (هي بمثابة شروط تجسيد وتفعيل هذه السياسة) لترقى إلى المستويات السارية والمعمول بها داخل الاتحاد الأوربي ومؤسساته ، مع أولويات على المدى المتوسط والقصير. أما على المدى البعيد ، فتتمثل في الوصول إلى إطار يصبح فيه الاتحاد الأوروبي وجيرانه يتمتعون بعلاقات مشابهة للروابط السياسية والاقتصادية الواسعة التي تميز دول الاتحاد الأوروبي[23].

– أما بخصوص الدول المعنية بهذه "السياسة" — دون أن يعني ذلك قبولها لها-والتي إليها يتوجه خطابها (أي خطاب هذه السياسة) ، فهي 16 دولة ، منها بخصوص منطقة غرب المتوسط: المغرب ، الجزائر ، تونس ، ليبيا. فضلا عن الدول الآتية: مصر ، سوريا ، لبنان ، الأردن ، السلطة الفلسطينية ، إسرائيل ، أرمينيا ، أذربيجان ، روسيا البيضاء ، جيورجيا ، مولدافيا ، أوكرانيا.

لهذا ، فإن هذه المخططات إذا كانت الآن قيد التطبيق والتنفيذ مع البعض ، أو منجزة مع البعض الآخر ، فإن هناك من رفضها أصلا كالجزائر. وهو ما يقودنا إلى الحديث عن تطبيقات "السياسة الجوارية". لكن قبل ذلك ، يحسن وبخصوص "مخططات العمل" هذه عرض الملاحظتين الآتيتين:

الملاحظة الأولى ، تُعد مخططات العمل هذه بمثابة "برنامج عمل" بالنسبة لكل دولة معنية "بالسياسة الجوارية" مع الاتحاد الأوروبي لفترة الخمس سنوات القادمة (2004-2009). وهي مكملة للعمل المنجز في إطار الشراكة المتوسطية بالنسبة لدول المتوسط ، ولاتفاقيات الشراكة مع دول شرق أوروبا.

الملاحظة الثانية، الجزائر هي البلد الوحيد الذي أعلن صراحة ورسميا رفضه الانضمام للسياسة الجوارية ، على اعتبار — وحسب تصريح سفير الجزائر ببروكسل في (نوفمبر/2006) -أنها "غير ذات أولوية بالنسبة للجزائر". وأن الاهتمام الجزائري ينصب حاليا حول الاستمرار في اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ، فضلا عن "عدم جاهزية المؤسسات الجزائرية من حيث النجاعة والتنافسية للدخول في السوق الأوربية"[24]. في

حين اعتمدت سوريا وليبيا حتى اليوم موقفا متحفظا. أما بخصوص موريتانيا فإنه لم يأت ذكرها في قرارات ومواثيق وإعلانات "السياسة الجوارية"، بينما هي واردة في "إعلان برشلونة" وما تمخض عنه، في الوقت الذي يتم فيه إيراد دول غير متوسطية في "السياسة الجوارية" كالأردن مثلا. ويُعد المغرب في هذا السياق أكثر الدول استفادة من هذه السياسة، بل أنه دعا الاتحاد الأوروبي إلى تعميقها معه. كما دعا وزيرها للمالية إلى فتح أكبر للسوق الأوربية أمام المغرب[25]

3-3تطبيقات السياسة الجوارية

بخصوص تطبيقات "السياسة الجوارية"، فإنها حاليا —وبعد أوكرانيا ومولدافيا-تخص خمسة دول، منها: المغرب وتونس منذ *2005*، ومصر منذ*2007*. بمعنى أنه لا يزال التفاوض حول الانضمام إليها ومناقشة "مخططات العمل" بين هذه الدول والاتحاد الأوروبي قيد الجريان. ومن ذلك أيضا إعداد ما يسمى بـ:"تقارير البلدان الخاص بشركاء الاتحاد الأوروبي المتوسطيين وكذا دول أوروبا الشرقية. ويعد هذا الإجراء بمثابة "غربلة" للبلد المعني بالانضمام. وهو إجراء يقوم على عنصرين:

الأول، يخص المظاهر السياسية، بمعنى مدى حضور عناصر: الديمقراطية، دولة القانون، حقوق الإنسان واحترام الحريات الأساسية، الاستقرار، العدالة والشؤون الداخلية في الدولة المعنية بالانضمام؛

الثاني، يخص الوضع الاقتصادي والاجتماعي فيها، بمعنى مستويات تطور الاقتصاد المحلي وآفاقه، إدارة الميزانية، السياسة المالية، الوضع الاجتماعي والسياسي للتنمية البشرية، الإصلاح الهيكلي، النقل، الطاقة. الخ[26].

3-4تمويل هذه السياسة

تستفيد الدول المنخرطة في هذه "السياسة"، وبناء على حاجاتها وقدراتها على امتصاص المساعدة هذه، وكذا حسب تطور مستويات عملية الإصلاح فيها، بحصة من المساعدات المالية لتيسير اندماجها في "السياسة الجوارية". وهذا اعتمادا —وبخصوص دول جنوب المتوسط-على آلية "برنامج ميدا"، وعلى ما يسمى بـ: "المبادرة الأوروبية للديمقراطية وحقوق الإنسان-IEDDH". وقد تم تعويض هاتين الآليتين بآلية جديدة، وهذا منذ (جانفي/*2007*) هي: "الآلية الأوربية للموارد وللشراكة -IEVP". وقد تم إقرار جملة من المساعدات على فترتين، هما:[27]

- (*2000-2006*): استفادت خلالها الدول التي دخلت في هذه السياسة من حوالي (*8.5* مليار أورو). وبخصوص دول المغرب العربي، فقد استفادت خلال فترة (*2004-2006*) من (*135* مليون أورو).
- (*2007-2013*): ستستفيد هذه الدول من حصة (*12-15* مليار أورو)، أي بزيادة مقدارها (*75٪*) مقارنة بالمرحلة الأولى.

3-5خلفياتها

تأتي "السياسة الجوارية" التي بادر بها الاتحاد الأوروبي لتعكس تطلع هذا الأخير إلى مرحلة ما بعد توسيع الاتحاد إلى دول وسط وشرق أوروبا. وهي سياسة تتعلق في جوهرها بعروض اقتصادية وأمنية لمواجهة أربعة تحديات: الديمقراطية، الاقتصاد، الطاقة، والهجرة. وبخصوص التحدي الأخير، تعد مطالبة الاتحاد الأوروبي من دول المغرب العربي فتح مراكز عبور على أراضيها للمهاجرين غير الشرعيين جزءا من "سياسة أوروبا الجوارية" هذه، كما يعد دخول دول المغرب العربي في مفاوضات مع الاتحاد حول "إعادة القبول جزءا من هذه السياسة أيضا[28]. ثم إنّ تَضمّن الدستور الأوروبي في بعض مواده الإشارة إلى هذه السياسة، يدل بوضوح على أن التحديات الأربعة المشار إليها ومعها البيئة المحيطة بالاتحاد الموسع، كلها تعد في نظر أوروبا "ذات أهمية إستراتيجية"[29]. ولعل ذلك ما دفع باللجنة الأوروبية المجتمعة في (جوان/*2003*) إلى معاودة إحياء فكرة الحوار العربي الأوروبي، لكن بصورة جديدة. وهذا عبر قيام الثلاثي: "كريس باتن-Chris Patten " محافظ أوروبي مكلف بالعلاقات الخارجية (*99-2004*)، و"رومانو برودي- Romano Prodi"رئيس المفوضية الأوروبية سابقا (*1999-2004*)، و "خافيير سولانا —Javier Solana" الممثل الأعلى للسياسة الخارجية و الأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي سابقا، بإيداع وثيقة لدى رئاسة الاتحاد الأوروبي في (*09/12/2003*)، تحمل عنوان : "تقوية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والعالم

العربي"، تتضمن إمكانية اعتماد إستراتيجية جهوية أوروبية اتجاه منطقة "الشرق الأوسط الكبير"، تخص كل من: دول مجلس التعاون الخليجي + اليمن+ العراق + إيران، بالإضافة إلى خمس دول عربية واردة ضمن اتفاقية "الآ.سي.بي"، هي: موريتانيا، الصومال، السودان، جيبوتي وجزر القمر. وتحدد الوثيقة خطين أساسيين للعمل بخصوص علاقة الاتحاد الأوروبي بالبلدان العربية: "الخط المتوسطي"، وهو الخط الذي تتضمنه "الشراكة المتوسطية" و"سياسة أوروبا الجوارية"، إلى جانب "الخط الشرق أوسطي الموسع" المشار إليه آنفا. هذا، وإن كانت في الواقع الفكرة العامة لمضامين "السياسة الجوارية" هي نفسها – وإلى حد بعيد-التي تتضمنها الشراكة المتوسطية، لكن مع إضافة عنصرين جديدين، هما: موضوع الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل + اعتبار ما يعرف بالصراع العربي الإسرائيلي "أولوية إستراتيجية للاتحاد الأوروبي"[30]. إن الانطباع العام الذي تعطيه هذه الوثيقة هو "سعي أوروبا لإيجاد نوع من الانسجام بين مختلف المبادرات الأوروبية، وإرادة تثمين مكتسبات مسار برشلونة والاستفادة منه"[31].

4. **الاتحاد من اجل المتوسط**: تبلورت فكرة هذا المشروع من المبادرة الفرنسية "الاتحاد المتوسطي" أولا كمبادرة وفكرة فرنسية فردية لاقت جدلا داخل أوروبا كما خارجها، وتحديدا لدى الدول المعنية بها مباشرة، قبل أن تستقر معظمها على قبولها بعد اتضاح بعض من معالمها وأهدافها. ولقد بدأت أول مرة كفكرة أُلقيت في شكل عبارة من كلمات في خطاب للرئيس الفرنسي "ساركوزي"، وهو وزيرا للداخلية في (*2006/02/07*)[32]. ثم كررها كعبارة دائما دون تحديد أدنى محتوى لها في مناسبات أخرى: في (*2007/02/06*) عشية الانتخابات الرئاسية الفرنسية، ثم خلال زيارته للجزائر وتونس في (*11-12* جويلية/*2007*) على التوالي، ثم أيضا في (نهاية أوت/*2007*) أمام سفراء فرنسا باعتبارها محورا أساسيا في الدبلوماسية الفرنسية القادمة (أي بعد انتخابه رئيسا للجمهورية)، ثم أخيرا في خطابه بمدينة طنجة المغربية في (*2007/10/27*). وهي المحطة الأخيرة التي كانت بمثابة "إعلان احتفائي" بولادة المشروع دون توضيح لتفاصيل محتواه[33]. لقد تكونت وتبلورت الفكرة لدى ساركوزي، تم تداولها لديه في سلسلة خطاباته دون أي مشورة منه لشركائه الأوروبيين، قبل أن يتم إبلاغه عنها – بعد انتخابه رئيسا للجمهورية بقليل-كلا من: "خوزي مانويل باروزو- *José* Manuel Baroso" رئيس المفوضية الأوربية الحالي (منذ نوفمبر/*2004*)، ورئيس وزراء إسبانيا "زاباتيرو"، ورئيس وزراء إيطاليا "رومانو برودي" (ماي/*2006*-جانفي/*2008*)[34]. لهذا فإن هذا المشروع يأتي تعزيزا لمحور دول "القوس اللاتيني" داخل الاتحاد الداعي إلى الاهتمام أكثر بالضفة الجنوبية للمتوسط في مواجهة "محور برلين" وتوابعه داخل الاتحاد دائما، والداعي – وعلى عكس الأول-إلى الاهتمام بدول شرق أوربا على حساب دول جنوب المتوسط. لهذا، فإن المبادرة وإن كانت فرنسا هي التي طرحتها، فإن شركائها في "القوس" دعموها وأعلنوا تأييدهم ومساندتهم لها. على النحو الذي يكشفه ويؤكده "إعلان روما" الصادر عن القمة الثلاثية: الفرنسية، الإسبانية والإيطالية، المنعقدة بروما في (*2007/12/20*)[35].

*4-1*التعريف بالمشروع

"الاتحاد المتوسطي" هو عبارة عن مبادرة أو مشروع "وحدة عابرة القومية" مقترحة على الدول المشاطئة للمتوسط في ضفتيه الشمالية والجنوبية، أساسه التعاون وليس الاندماج. وهو ما يعني: دول من الاتحاد الأوروبي وليس كلها، ومن شمال أفريقيا، وما يسمى بالشرق الأوسط، وغيرها كتركيا. وتدعو هذه المبادرة إلى قيام إتحاد أو تجمع يربط بين *16* دولة متوسطية، تشكل فيما بينها تجمعا اقتصاديا وسياسيا يدخل في مهامه قضايا الأمن والطاقة والتجارة والهجرة[36]. وقد تم اقتراح هذا المشروع حسب البعض، كبديل عن انضمام تركيا للاتحاد الأوربي الذي يرفضه ساركوزي ويعارضه بشدة لطبيعة هويتها غير الأوروبية، حسب تصريح ساركوزي ذاته في مناسبات عدة قبل وبعد انتخابه رئيسا لفرنسا[37].

*4-2*الدول المعنية بالمشروع

- غرب المتوسط: -دول أوربية: فرنسا، إيطاليا، إسبانيا، البرتغال.

- دول عربية: المغرب، الجزائر، تونس، ليبيا.

- شرق المتوسط: -دول أوربية: مالطا، قبرص، اليونان.

- عربية: السلطة الفلسطينية، الأردن، لبنان، سوريا، مصر.

- أخرى: تركيا وإسرائيل.

- تجمعات: الاتحاد الأوروبي، الجامعة العربية، اتحاد المغرب العربي.

***4-3*الأهداف والآليات**[38]:

- تشكيل "مجلس منتظم" تحت رئاسة دورية مشابهة لنموذج رئاسة الاتحاد الأوروبي الدورية، وذلك لمعالجة قضايا الطاقة والأمن والهجرة والتجارة ومكافحة الإرهاب. بمعنى مناقشة أربعة ركائز: البيئة والتنمية المستدامة، حوار الثقافات، النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية، الأمن المتوسطي.

- مبادلة الخبرة الفرنسية في الطاقة النووية بالاحتياطات الغازية لشمال أفريقيا (بشكل خاص: الجزائر، ليبيا، مصر).

- التطلع إلى جعل "الاتحاد المتوسطي" هذا محركا للتعاون في منطقة المتوسط.

أما بخصوص الآليات المقترحة لتجسيد أهداف هذا الاتحاد، فتتمثل في:

– إنشاء "بنك متوسطي للاستثمار" مشابه لنموذج "البنك الأوروبي للاستثمار" تكون مهامه تقديم المساعدات لتنمية اقتصاديات الدول المتوسطية الجنوبية.

– وضع "أمانة عامة" للاتحاد لتحضير القمم القادمة، والتي ستكون على شاكلة قمة "مجموعة الثمانية" (*G8*). وستكون هذه الأمانة "خفيفة" في هياكلها وأعمالها، وذلك تجنبا لثقل البيروقراطية. وتكون هذه القمم هي "المجلس المتوسطي"، على شاكلة "المجلس الأوربي".

– كما سيتم تزويد الاتحاد بنظام للأمن المشترك، وكذا مجلس رئاسي تُتناوب رئاسته على مستوى قمم دورية على شاكلة قمم الاتحاد الأوروبي. هذا فضلا عن تقاسم الاتحاد المتوسطي والاتحاد الأوروبي وبشكل مشترك لبعض المؤسسات ذات العلاقة بالقضاء.

فالاتحاد المتوسطي بهذا المعنى، هو مشروع يحاول تجاوز "الشراكة المتوسطية" «المعطلة» بحسب تعبير البعض[39]، و«الفاشلة» بتعبير الرئيس "ساركوزي"[40]، والتي أيضا أظهرت "محدوديتها" بتعبير رئيس الحكومة البرتغالي السابق "بيدرو سانتانا لوبيز-Pedro Santana Lopes" (جويلية/*2004* – مارس/*2005*)[41]. كما تحاول المبادرة أيضا –وكما يدّعي أصحابها-إعادة بعث وتجديد العلاقات الأورومتوسطية بشكل "أكثر فعالية" و"أكثر واقعية"، وعلى نفس أسس الشراكة المتوسطية تقريبا. لكن –حسب أصحابها دائما-بنفَس جديد، وبآليات أكثر مرونة مقارنة بها.

- لقد حسمت قمة " الاتحاد الأوروبي" ببروكسل في (*14/03/2008*) الإشكالية المطروحة بخصوص التداخل بين "الاتحاد المتوسطي" ومسار برشلونة، والذي وجد الترجمة له بتعديل التسمية من "الاتحاد المتوسطي" إلى "مسيرة برشلونة: الاتحاد من أجل المتوسط". وقد جاء هذا القرار انعكاسا لما يأتي:

أ-انتقال الوصاية على المبادرة –المشروع من فرنسا إلى الاتحاد الأوروبي؛

ب-اعتبار الصيغة الثانية للمبادرة –وحسب تصريح رئاسة الاتحاد – "تحديثا لمسار برشلونة"، و "دفعة جديدة له". وهو أمر يعكس الإرادة الأوربية الجماعية في إعطاء الصفة "التكاملية" على كافة مشاريعها المتوسطية من خلال الجمع بينها حتى لا تتعارض أو تتداخل أهدافها وأساليب عملها، وحتى لا يرى في أي مشروع أوربي – متوسطي بديلا عن مسار برشلونة؛

جـ- الاتفاق على ضم كافة دول أوروبا في المشروع وليس الدول المتوسطية منها فقط كما كان مطروحا في صيغته الأولى، وعلى أن تكون رئاسته الدورية مشتركة بين دول شمال وجنوب المتوسط معا، وليس دول أوربا المتوسطية فقط كما كان مطروحا في الصيغة الأولى؛

إن الذي يمكن الخروج به في النهاية بخصوص الجدل الذي أثير حول هذا المشروع وكذا بخصوص تداعياته على المستوى الأوروبي، هو أنه لا يمكن لأي دولة أوربية الإنفراد من اليوم فصاعدا بقرارات ذاتية انفرادية دون موافقة ومشورة

باقي الدول الأعضاء في الاتحاد ، وأن التوافق الألماني – الفرنسي فيه مهم جدا لنجاح مسيرته.

فضلا عن ذلك ، وبخصوص الاتحاد المتوسطي تحديدا ، فإن فرنسا تريد هي أيضا من جهتها تحقيق هدفين مزدوجين : الأول ، فرنسي محض يتعلق أو يهدف إلى دعم مركزها الأوروبي داخل الاتحاد من جهة[42] ، ومركزها الإقليمي-الجهوي (شرق أوربا + المتوسط + أفريقيا[43]) من جهة ثانية ، وعلى النحو الذي يؤكده تصريح الرئيس ساركوزي صاحب المبادرة بخصوص هذه الأخيرة في (28/02/2007) أثناء حملته الانتخابية بقوله : "إنه في خضم تطلعات الاتحاد المتوسطي هذا ، يتوجب علينا إعادة التفكير فيما كنا نسميه سابقا بالسياسة العربية لفرنسا (..) إن فرنسا ترى نفسها مجددا كقوة متوسطية عظمى"[44]. الهدف الثاني ، أوربي ، يخص إعادة إحياء وبعث الدور الأوروبي خارجيا في مواجهة تنامي النفوذ الأمريكي ووجوده بالمتوسط وفي المحيط الجواري له ، والذي يهدد –حسب الرؤية الأوروبية-مصالحها ونفوذها في منطقة تعتبرها تقليديا منطقة نفوذ لها خالصة. يقول الرئيس ساركوزي في المناسبة نفسها: إن هدفه من هذا المشروع أيضا " أن يصبح المتوسط محور تحالف كبير بين أوربا وأفريقيا ، الذي باستطاعته في عصر العولمة أن يصبح هو الآخر قوة موازية (contre poids) لأمريكا وآسيا". ويضيف مبرزا دعوته غير المباشرة استعادة أوربا لمجدها الاستعماري في منطقة نفوذها بقوله: "إن الحلم الأوروبي بحاجة إلى الحلم المتوسطي (..) الحلم الذي جذب عددا من أباطرة الإمبراطورية المقدسة باتجاه الجنوب ، وعددا من ملوك فرنسا. الحلم الذي كان حلم بونابرت بمصر ، ونابليون الثالث بالجزائر ، وليوتي (Lyautey)[45] بالمغرب".

ومن جملة المصالح الأوربية المشار إليها بخصوص الهدف الثاني ، ما سبقت الإشارة إليه عند الحديث عن أهداف كل من الشراكة المتوسطية والسياسة الجوارية ، وهو أن دول الضفة الجنوبية للمتوسط إذا كانت تستهدف من قبولها واحتضانها لهذه المبادرات والمشاريع إلى تحقيق التنمية ، فإن دول الضفة الشمالية منه ، هدفها: (النفط والغاز+ أسواق لصرف منتوجاتها + الأمن + دور مستقل لها عن الولايات المتحدة).

5-تقييم سياسات الاتحاد الأوروبي في المنطقة المغاربية

إن المتتبع لسياسات دول الاتحاد الأوروبي الموجهة لدول المنطقة المغاربية يجدها تركز على مقاربات أمنية واستراتيجية تصب كلها في صالح أهداف دول الاتحاد الأوروبي والخاصة بالحد من الهجرة غير الشرعية ، محاربة الإرهاب الأصولي الجريمة المنظمة في ظل نظام دولي لا يعترف بالحدود الجغرافية.

فالشراكة الاور-متوسطية التي انطلقت منذ العام 1995 وصلت مداها سنة 2005 بمناسبة انعقاد مؤتمر القمة في ظل غياب عربي واجه الفشل و لم يعد المتوسط بحيرة سلام و استقرار بل تحول إلي منطقة اضطراب و توتر كان أشدها العدوان الإسرائيلي علي لبنان صيف 2006 و تزيد معدلات الهجرة غير الشرعية و تبخرت وعود التنمية و الاستثمار .وفي إطار عملية استكمال توسيع الاتحاد الأوروبي نحو أوروبا الوسطي و الشرقية ،دعم هاتين السياستين منذ 2004 بسياسة الجوار الأوروبية التي تتضمن نفس الأفكار التي حملتها الشراكة الاورو-متوسطية لكن مع إضافة عنصرين جديدين هما الإرهاب و أسلحة الدمار الشامل + اعتبار الصراع العربي الإسرائيلي أولوية إستراتيجية للاتحاد الأوروبي .و بسبب الجمود الذي عرفته المبادرات الأوروبية السابقة حيث وصف الرئيس الفرنسي السابق "ساركوزي" مشروع الشراكة الاورو-متوسطية بالفاشل و المحدود ،بادر الأوروبيون إلي البحث وتبني مقاربة جديدة أطلق عليها "الاتحاد من اجل المتوسط" والتي تبنت نفس الأفكار العامة للمشرعين السابقين في الحد من المخاطر القادمة من دول الجنوب و الاستفادة من الموارد الاولية لدول الضفة الجنوبية للمتوسط مع فتح أسواقها للمنتجات الأوربية.

ويبقى التحدي الأكبر أمام مشروع "الاتحاد من اجل المتوسط" هو نفسه التحدي الذي لم تستطع المبادرات السابقة استيعابه ، وهو القضية الفلسطينية ، والتي انضافت إليها أزمات جديدة قد تستعصي على الحل ، هي الأزمة السورية

وعدم الاستقرار السياسي والأمني في ليبيا وما تشهده منطقة الساحل الإفريقي من أزمات في مالي وجمهورية إفريقيا الوسطي. هذا فضلا عن الأزمات الأخرى القائمة (الصحراء الغربية مثلا) والتي لا يدري أحد عواقبها ولا كيف سيتم تجاوزها. دون الحديث عن عقبات أخرى توصف بالحساسة: (المواقف من ملف المهاجرين ، رفض خصوصا الطرف الفرنسي الاعتراف بأخطاء الاستعمار فضلا عن ، المنافسة الشديدة للقوي الصاعدة في منطقة المغرب العربي وعلي رأسها الصين التي أصبحت تهدد مصالح القوي التقليدية الرئيسية.

خاتمة

إن المتتبع للسياسات الأوروبية في المنطقة المغاربية يلاحظ تعامل الاتحاد الأوروبي ككتلة واحدة مع دول مغاربية بشكل منفرد خاصة مع الفارق الشاسع في المستوي الاقتصادي بين ضفتي المتوسط مما يصب في صالح الميزان التجاري للاتحاد الأوروبي الذي يسعي بالأساس لتوسيع نفوذه الاقتصادي والسياسي لمنافسة التكتلات الإقليمية الأخرى ، وكبح التهديدات التي تأتيه من الدول المغاربية والإفريقية خاصة مشاكل الهجرة وعدم الاستقرار السياسي.

أما بالنسبة للدول المغاربية التي مازالت تواجهها تحديات العولمة والاستفادة من التنافس الدولي على المنطقة فان عليها تكثيف الجهود لتحريك التجارة البينية وتعزيز التكامل بين دولها للاستفادة من الظروف الدولية واستقطاب أكبر للقوي الدولية الصاعدة للخروج من النفق المظلم والإقلاع الاقتصادي الحقيقي.

الهوامش

1. بشارة خضر، أوروبا من اجل المتوسط من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس (1995-2008)، ترجمة سليمان الرياشي، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2010، ص20.
2. حسن نافعة، الإتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2004، ص 392.
3. عماد جاد، رؤية الدول العربية للسياسة الخارجية الفرنسية والألمانية والبريطانية تجاه القضية الفلسطينية، في: وفاء سعد الشربيني (محرر) الاتحاد الأوروبي والوضع السياسي الجديد في الوطن العربي، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، مصر 2005، ص. 160.
4. مصطفى بخوش، حوض البحر المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة دراسة في الرهانات والأهداف، ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006، ص. 23.
5. العرباوي نصير، مستقبل الشراكة الأور–متوسطية، مجلة كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، العدد 17، جامعة سطيف 2، ص 294.
6. نفس المرجع، ص 295-296.
7. عدنان السيد، العرب في دائرة النزاعات الدولية، ط1، دار الرشيد، بيروت، لبنان 2001، ص. 137.
8. التقرير الاستراتيجي العربي 1996، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، مصر 1997، ص. 77.
9. على الحاج، سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2005، ص 209.
10. وفاء نسيم، التعاون الأورو، متوسطي (عملية برشلونة)، مجلة السياسة الدولية، العدد 138، أكتوبر 1999، مؤسسة الأهرام، القاهرة، مصر، ص 248.
11. المرجع نفسه، ص 248.
12. سامية بيبرس، الشراكة الأوروبية المتوسطية وحوار الثقافات، مجلة السياسة الدولية، العدد 155، جانفي 2004، مؤسسة الأهرام، القاهرة، مصر ص.157.
13. سعيد الصديقي، تشديد الرقابة على الحدود وبناء الأسوار لمحاربة الهجرة، مقارنة بين السياستين الأمريكية والاسبانية، مجلة روى استراتيجية، العدد 04، جوان2013، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية، ص، 98،99.
14. علي الحاج، مرجع سابق، ص 211.
15. حسن نافعة، مرجع سابق، ص 496.
16. التقرير الاستراتيجي العربي 1996، مرجع سابق، ص 78.
17. حسن نافعة، مرجع سابق، ص 507.
18. طويل نسيمة، سياسة الجوار الاوروبي وأثرها على دول جنوب المتوسط، مجلة المفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، العدد 08، جوان2012، ص217.
19. سياسة الجوار الأوروبية، الوثيقة الاستراتيجية، البيان العدد 373، عام2004، ماي2004.
20. طويل نسيمة، مرجع سابق، ص،217.
21. بوزيد عمر، البعد المتوسطي في السياسة الخارجية للولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي تنافس في إطار تكامل، رسالة دكتوراه غير منشورة 2009، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، ص164.
22. نفس المرجع، ص 165.
23. otmane bekenniche’le partenariat euro-méditerranéen-les enjeux ’office des publications universitaires’alger’2011’p172
24. تمغارت اسمهان، تطور موقف الجزائر تجاه السياسة الأوروبية للجوار والشراكة 2004-2013، مجلة دفاتر السياسة والقانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة، العدد09، جوان 2013، ص 326-327.
25. سهام حروي، سياسات الاتحاد الأوروبي تجاه الدول المغاربية، مجلة المفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، العدد08، نوفمبر 2012، ص354.
26. نفس المرجع، ص 353.
27. بشارة خضر، مرجع سابق، ص 208.
28. بشارة خضر، مرجع سابق، ص 199.
29. نفس المرجع، ص 201.
30. نفس المرجع، ص 213.
31. تمغارت اسمهان، مرجع سابق، ص 225.
32. بشارة خضر، مرجع سابق، ص 223.
33. بوزيد عمر، مرجع سابق، ص 167.
34. نفس المرجع، ص 167.

35. المرجع نفسه، ص 168.
36. حروي سهام، مرجع سابق، ص 355.
37. نفس المرجع، ص 359.
38. بشارة خضر، مرجع سابق، ص، 258-259.
39. نفس المرجع، ص 138.
40. بشارة خضر، مرجع سابق، ص 253.
41. نفس المرجع، ص 255.
42. بشارة خضر، مرجع سابق، ص 232-233.
43. بوزيد عمر، مرجع سابق، ص 168.
44. نفس المرجع، ص 169.
45. نفس المرجع، ص 170.